

# نشرة صندوق النقد الدولي

النظام النقدي الدولي



## الصندوق يطلق حوارا حول مستقبل النظام النقدي الدولي

نشرة الصندوق الإلكترونية

١٧ مارس ٢٠١٦

الصندوق يصرح بأن فعالية النظام النقدي الدولي تتطلب الموازنة بين احتياجات الاقتصادات المنفردة واحتياجات النظام ككل - وأن يتم ذلك على مدار الوقت (الصورة: صندوق النقد الدولي)

- تحولات هيكلية كبيرة تفرض تحديات على الاقتصاد العالمي
- دراسة مخططة تنظر في مدى ملاءمة شبكة الأمان العالمية، وكيف نجعل التدفقات الرأسمالية أكثر أمانا
- الصندوق يعترم العمل مع أطراف معنية أخرى لتحديد نقائص النظام وتصحيحها

**يشرع الصندوق في دراسة تُعنى بفهم التحديات التي تواجه النظام النقدي الدولي، وتحديد نواقص النظام، ووضع الأساس اللازم لإصلاحه.**

النظام النقدي الدولي هو إطار لتسهيل تبادل السلع والخدمات ورأس المال بين البلدان والمحافظة على سلامة النمو الاقتصادي. ولكي يكون هذا الإطار فعالا، يجب أن يوازن بين احتياجات الاقتصادات المنفردة واحتياجات النظام ككل - وأن يقوم بذلك طوال الوقت مع تغير العلاقات الاقتصادية والمالية.

وفي حوار مع السيد سيدارث تيوارى، مدير إدارة السياسات والاستراتيجيات والمراجعة، ناقشنا [الدراسة الجديدة](#)، وأهم التحديات التي تواجه النظام النقدي الدولي اليوم، وكيف يرى دور الصندوق في المرحلة القادمة.

### النشرة الإلكترونية: لماذا قرر الصندوق القيام بهذا العمل الآن؟

السيد تيوارى: الصندوق في قلب النظام النقدي الدولي - وكثيرون يعتبرونه حارس النظام. وقد أُجريت آخر مراجعة منتظمة في عام ٢٠١١، وحدث الكثير في الصندوق - وفي العالم - في السنوات التالية. ففي الصندوق، تمت تقوية الرقابة على القطاع المالي، وتطبيق القرار المعني بالرقابة الموحدة، وتوسيع نطاق تحليل التداعيات مع غير ذلك من الأنشطة المعنية بالترابط، كما أجرينا إصلاحا شاملا لأدواتنا المستخدمة في الإقراض وعززنا تركيزنا على المخاطر ومواطن الضعف.

وقد زادت طاقة الصندوق المالية أيضا، فأصبحت تبلغ حوالي تريليون دولار. وتمت زيادة الحصص، كما تمت الاستعانة [بالاتفاقيات الجديدة للاقتراض](#) وتمت عمليات اقتراض ثنائية. ولذلك حان الوقت لمراجعة النظام من جديد.

### النشرة الإلكترونية: ما هو تشخيصك للنظام النقدي الدولي اليوم؟ هل يعمل بكفاءة؟

السيد تيوارى: هناك سلسلة من التحولات الهيكلية الجارية في الاقتصاد العالمي، واقتتان هذه التحولات يزيد من التوترات

والمخاطر. فأولاً، على الرغم من تقلص اختلالات الحسابات الجارية في فترة ما بعد الأزمة، فإن هذه الظاهرة تعكس في الأساس تقلص الطلب في الاقتصادات المتقدمة. ومن ثم فمشكلة اختلالات الحسابات الجارية لا تزال باقية.

ثانياً، الدور المحوري لواحدة أو اثنتين من عملات الاحتياطي الأساسية يعني أن التطورات في أحد الاقتصادات يمكن أن يكون له تأثير كبير على الاقتصادات الأخرى، مما يقيد خيارات السياسة المحلية.

ثالثاً، مع زيادة الترابط بين الاقتصادات، تصبح نوبات التقلب في التدفقات الرأسمالية جزءاً دائماً من المشهد.

رابعاً، بينما أنجز الكثير على جانب القطاع المالي - وخاصة بالنسبة للمؤسسات المالية ونقل المخاطر - فقد أصبحت المؤسسات المالية غير المصرفية أطرافاً مؤثرة مهمة، وهو ما ينبغي وضعه في الاعتبار.

وأخيراً، هناك ثلاث مناطق للعملات الاحتياطية - وهي الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان - ستحتاج إلى التخلي بالتدريج عن السياسة النقدية غير التقليدية، مما سيؤدي إلى فترة من التقلب في الأسواق الصاعدة. ولذلك سيتعين تقوية شبكة الأمان المالي العالمية.

### **النشرة الإلكترونية: ما هي التحديات الناشئة التي تراها في الأفق بالنسبة للنظام النقدي الدولي؟**

**السيد تيواري:** هناك تحد رئيسي يتمثل في ضرورة رفع النمو في الاقتصادات المتقدمة بعد الأزمة. فحين كنا في وسط الأزمة، تمكنت الأسواق الصاعدة من الحفاظ على استقرارها باستخدام احتياطاتها الوقائية، وكان من المتوقع أن يحدث نوع من "التسليم والتسلم" من الأسواق الصاعدة إلى الاقتصادات المتقدمة خلال بضع سنوات. ولكن ذلك غير حادث.

وترتبط بهذا قضية أخرى هي ضمان عدم ضياع حلم العولمة - أن تتقارب بمرور الوقت مستويات المعيشة في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية مع نظيراتها في البلدان المتقدمة.

وهناك تحد آخر هو استعادة التوازن في الصين، وهو ما ينبغي أن يتم. وسينخفض النمو، لكن المرجح أن يكون أكثر أمناً (وإن كان من الحتمي وقوع آثار على الاقتصادات الأخرى).

ثم هناك الهبوط التاريخي في أسعار السلع الأولية والذي يتطلب من البلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط وغيرها من البلدان المصدرة للسلع الأولية أن تتكيف مع هذا الهبوط بالتوصل إلى نموذج عمل جديد.

وأخيراً، هناك فروق في الأوضاع النقدية بين اقتصادات العالم الكبرى. وهذه السياسة النقدية غير المتزامنة بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان تشير إلى استمرار التقلب. وأعتقد أن هذه هي القضايا الرئيسية التي نحن مقبلون عليها.

### **النشرة الإلكترونية: ما الدور الذي ينبغي أن يقوم به الصندوق في النظام النقدي الدولي في الفترة المقبلة؟**

**السيد تيواري:** لا يزال الصندوق في قلب النظام. وبينما نتابع اقتصادات بلداننا الأعضاء، يجب أن نتأكد من عدم ظهور اختلالات في أنحاء مختلفة من العالم - وخاصة تراكم الاختلالات المالية. كذلك ينبغي أن نتأكد من اندماج الأسواق الصاعدة في النظام النقدي الدولي حتى تحقق مستويات معيشية أعلى. وسيكون التطوير والتعميق الماليان أمراً مهماً بالنسبة لكثير من بلداننا الأعضاء، وخاصة في فترات زيادة التقلب في الأسواق.

ويمكن أن تواجه الأسواق الصاعدة صعوبة في التعامل مع الأسواق حالياً. ولتحقيق عملية التقارب، ينبغي أن يكون عجز الحسابات الجارية في الأسواق الصاعدة محدوداً على مدار فترة زمنية ممتدة وأن تُستخدم التدفقات الرأسمالية الداخلة في تمويل هذا العجز. وعلى ذلك، ينبغي أن تكون التدفقات الداخلة أكثر استقراراً لفترة زمنية أطول، وأن ننظر في كيفية جعلها أكثر أمناً. وجزء من الحل يكمن في السياسة الاحترازية الكلية؛ جزء منه سيكمن في التوازن بين الدين وحصص الملكية.

وستتضمن مساهمة الصندوق أيضاً توفير شبكة أمان مالي عالمية ملائمة. وينبغي أن تكفل هذه الشبكة، أو إطار الإقراض، تلبية الاحتياجات الثلاثة للاقتصاد العالمي؛ فتشجع على صنع سياسات أفضل، وتمول عملية التكيف بوتيرة معقولة، وتتيح التأمين المطلوب للبلدان التي قد تتأثر دون أن تكون طرفاً في الأزمة. وتمثل ترتيبات التمويل الإقليمية مستوى آخر من شبكة الأمان، وهي الترتيبات على غرار "مبادرة شيانغ ماي"، وعلى الصندوق أن يجد سبيلاً لتوثيق التعاون معها.

فالصندوق إذن في قلب النظام النقدي الدولي، ولكنه جزء أيضاً من النظام الأوسع الذي يضم البنوك المركزية وغيرها من الهيئات المختصة بوضع المعايير. ودورنا هو تقديم التحليل والفهم المشترك، ولكن العبء يقع على البلدان الأعضاء في اتخاذ خطوات الإصلاح.

### **النشرة الإلكترونية: ما الخطوات التالية في عمل الصندوق في هذا المجال؟**

**السيد تيواري:** لقد انتهينا منذ وقت قصير من مناقشة أولية في المجلس التنفيذي للصندوق حول دور الصندوق في النظام النقدي الدولي. وتم تحديد ثلاثة مجالات للعمل كانت مدرجة بالفعل في [برنامج العمل](#): كيفية جعل التدفقات الرأسمالية أكثر أمناً، وتقوية شبكة الأمان المالي العالمية، ودور حقوق السحب الخاصة.

والقضية الأولى تقسم إلى مراحل مختلفة. المرحلة الأولى هي حصر التدفقات الرأسمالية - من حيث التقلب والاتجاه. والمرحلة الثانية التي تتم في منتصف العام تتضمن استعراضاً للتجارب القطرية في التعامل مع التدفقات الرأسمالية في سياق [رؤية الصندوق المؤسسية](#). أما المرحلة الثالثة التي تبدأ قرب نهاية العام فيتم فيها النظر فيما تعلمناه من تجارب البلدان وما إذا كان يتعين إعادة النظر في الرؤية المؤسسية.

وبالنسبة لشبكة الأمان المالي العالمية، ستم مناقشة دراسة تقييمية شاملة في الأسابيع القليلة القادمة، تليها دراسة حول حجم الصندوق. وكلاهما سيشكل خلفية للمناقشات اللاحقة بشأن الحصص. وفي هذا السياق، سننظر فيما إذا كانت شبكة الأمان التي وضعناها ملائمة لحماية كل شريحة من الأعضاء في فترات الأزمة.

وأخيراً، مع إضافة اليونان الصيني إلى سلة حقوق السحب الخاصة، طلب أعضاؤنا أن ننظر في استخدام حقوق السحب الخاصة على نطاق أوسع في النظام النقدي الدولي، وهو ما سنقوم به في الشهور القادمة.

### **النشرة الإلكترونية: ما القضايا التي تتوقعون أن تكون الأصعب من حيث الحصول على التأييد والدعم السياسي؟**

**السيد تيواري:** الوصول بالبلدان إلى الاتفاق على إطار لزيادة أمان التدفقات الرأسمالية هو من بين القضايا التي ستطلب جهداً كبيراً. ولكنه ضروري ويتسق مع تقوية شبكة الأمان المالي العالمية.

## روابط ذات صلة

[طالع الدراسة](#)

[مراجعة رقابة الصندوق](#)

[آخر الآفاق العالمية المتوقعة](#)

[إصلاح النظام النقدي الدولي](#)

[إصلاح الحصص](#)

[ترتيبات التمويل الإقليمية](#)